

مراقب الشؤون الإنسانية كانون الثاني/يناير 2011



فندق شبرد بحي الشيخ جراح في القدس الشرقية، 9 كانون الثاني/يناير 2011

نظرة عامة

متورط فيها جنود أو مستوطنون إسرائيليون لا تلبى معايير الحد الأدنى للسرعة والاستقلالية والفاعلية، مما يترك مجالاً للإفلات من العقاب.

والمشكلات المتعلقة بالبناء هي أيضاً من الأسباب الكامنة لضعف غالبية السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية، في هذا الشهر، 13 منشأة تفتقر إلى تصاريح البناء في تجمع الدقيقة البدوي (محافظة الخليل)، منها تسع خيام سكنية وغرفة صفية، مما أدى إلى تهجير 50 شخصاً. ويحدث هذا النوع من أعمال الهدم في سياق نظام للتخطيط وتخصيص الأراضي غير ملائم وتمييزي، لا يستطيع الفلسطينيون من خلاله إلا الحصول على تصاريح للبناء في واحد في المائة فقط من مساحة المنطقة (ج). وعلى النقيض من ذلك، تلبى الخطط التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستوطنات الإسرائيلية، بينما لا تواجه عشرات المواقع الاستيطانية التي أقيمت

مع قتل المدنيين وأعمال الهدم واستمرار القيود المفروضة على حرية الوصول، سلطت الأحداث في كانون الثاني/يناير الضوء على عدد من المشكلات المنهجية التي تقوض حماية الفلسطينيين وظروف معيشتهم. وتجعل الطبيعة الراسخة لهذه المشكلات الكثير من التعديلات وتسهيلات الوضع التي تتخذ لغرض محدد عديمة الفائدة إلى حد كبير في تحسين وضع الفئات الأكثر ضعفاً.

قتل خلال هذا الشهر 11 فلسطينياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سياق العنف الإسرائيلي-الفلسطيني، من بينهم ثمانية مدنيين على الأقل، غير منتسبين لأي فصيل مسلح. إن ضمان إجراء تحقيقات شاملة في أحداث القتل هذه، واعتماداً على النتائج، تقديم الأفراد المسؤولين عن أعمال غير مشروعة للمساءلة هي من الواجبات الأساسية لدولة إسرائيل بحكم كونها القوة المحتلة.

ومع هذا، تشير التجربة في السنوات القليلة إلى أن المؤسسات والآليات التي وضعت للتحقيق في أعمال قتل

بدون خطط أو تصاريح بناء (سته منها في محيط تجمع الدقايقه البدوي وحده) أي إجراءات لفرض القانون.

ويوجد وضع مماثل في القدس الشرقية، حيث تشكل المساحة التي خصصتها اللوائح البلدية للتطوير الفلسطيني 13 في المائة فقط من المنطقة التي ضمتها إسرائيل - وتوجد مبان بالفعل على معظم هذه المساحة المخصصة. ومع هذا، تحدث في هذه المساحة الصغيرة عادة تجاوزات من قبل جماعات المستوطنين الإسرائيليين، التي تسيطر على العقارات بدعم من الدولة، خصوصاً داخل البلدة القديمة وحولها. وهذا الشهر، أزيل فندق شبرد في حي الشيخ جراح لإفساح المجال لبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة، ووافقت السلطات بالفعل على بناء 20 وحدة من هذه الوحدات. وشهدت المناطق التي تستهدفها جماعات المستوطنين إخلاء عائلات فلسطينية قسراً، مما يزيد من القيود على استعمال الفضاء العام والتوترات وأعمال العنف المتناميين والتي تؤثر على الأطفال على نحو غير متناسب.

وفي قطاع غزة، لا تزال بعض الملامح الأساسية لنظام فرض القيود على حرية الوصول الذي تفرضه إسرائيل كما هي بالرغم من تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة في 20 حزيران/ يونيو 2010. ونتيجة لذلك، فإن الجزء الأكبر من السكان لا يزال ضعيفاً ومعتمداً على المساعدات. وفي الأشهر السبعة الماضية، حصلت منظمات دولية، على موافقة على عدد من مشروعات البناء؛ ومع هذا، فإن التشغيل المحدود لمنشأة واحدة تستخدم لنقل الحصى

(الحزام الناقل في معبر كارني) أعاققت التقدم في تنفيذ هذه المشروعات. وبالتالي، اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في كانون الثاني/ يناير، إلى تعليق العمل في أربعة مشاريع. ومن المتوقع أن تغلق هذه المنشأة لبعض الوقت في آذار/ مارس 2011؛ بينما يجري تطوير منشأة بديلة في معبر كيرم شالوم، فإن هذا التحول سيزيد من تكاليف النقل بدرجة كبيرة، مما يضيف قيوداً على الموارد المالية لوكالات المعونة التي تعاني ضغطاً بالفعل. وفي الوقت نفسه، لم يتحقق تقدم في تنفيذ إعلان إسرائيلي في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر يسمح بتصدير الأثاث والمنسوجات والمنتجات الزراعية. وظلت حركة الناس الذين يدخلون أو يغادرون قطاع غزة من خلال معبر إيريز محظورة، إلا باستثناءات محدودة.

ويتطلب التعامل مع القضايا الجذرية الشاملة التي ساهمت في إضعاف المدنيين الفلسطينيين إدخال تغييرات جوهرية بدلاً من التعديلات المخصصة لغرض معين. ومن المطلوب اتخاذ إجراءات لضمان تعظيم محاسبة المسؤولين عن القتل، ومنح الفلسطينيين حرية وصول فعالة إلى الأراضي في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، ولضمان التدفق الحر للسلع والبشر من غزة وإليها، بالإضافة إلى قيود تستخدم على أساس استثنائي عندما تقتضي ذلك الاحتياجات الأمنية المشروعة.

النسخة الكاملة للتقرير ستكون متوفرة باللغة العربية خلال الأيام القليلة القادمة

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_monthly_humanitarian_monitor_2011_02_11_english.pdf